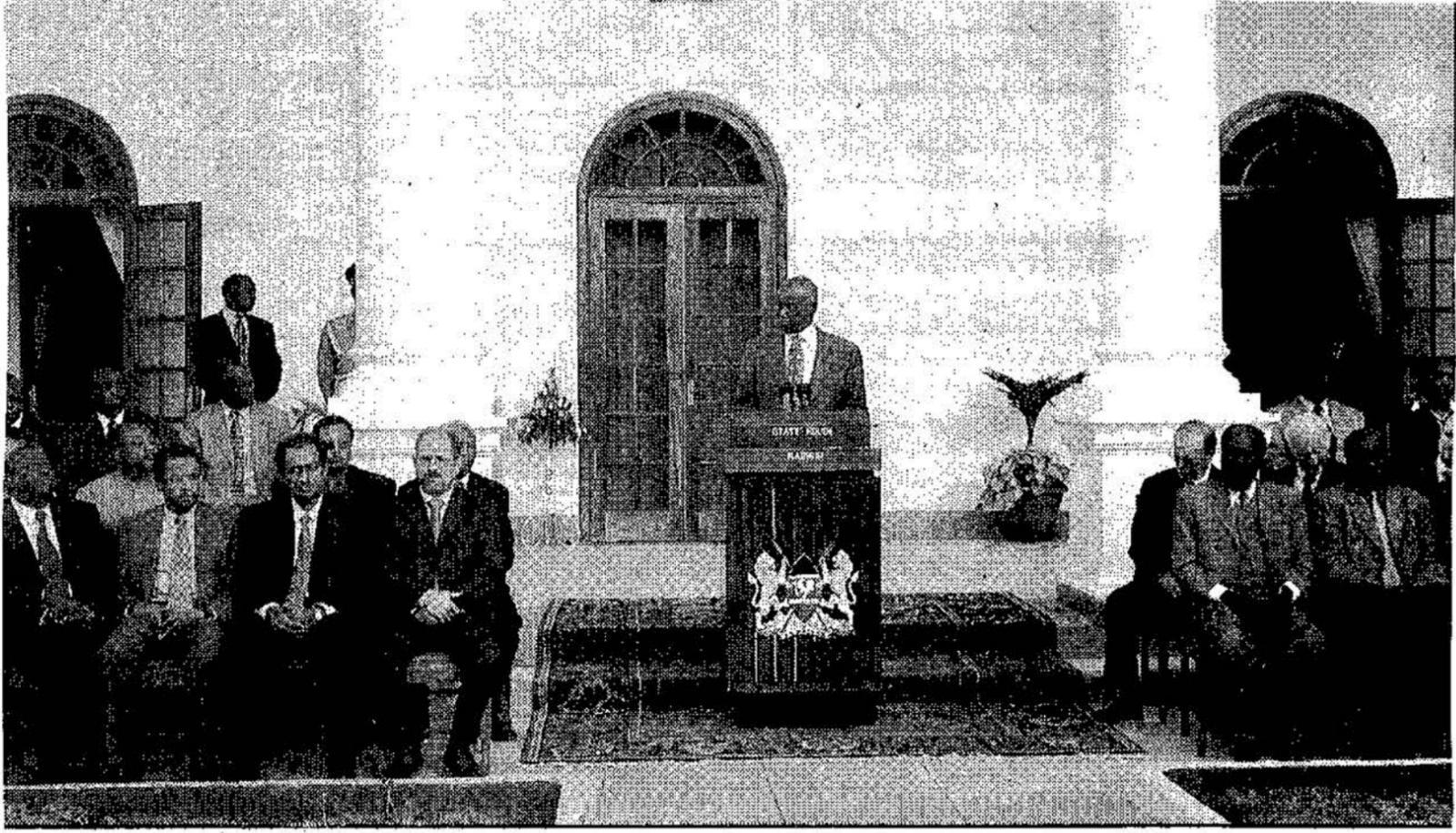


المصدر: الخليج

التاريخ: ٢١ يوليو ٢٠٠٢

الحكومة السودانية اعتبرته «قفزة جبارة» والأحزاب مجرد «إطار»

## اتفاق بين الخرطوم والمتمردين على فترة انتقالية لـ ٦ سنوات وتقرير المصير للجنوب و٣ كيانات جنوبية وشمالية ومركزية في إطار الوحدة



(أ.ب)

رئيس كينيا دانيال أراب موي يلقي كلمة أمام وفدي الحكومة السودانية والمتمردين في نيروبي

### الخرطوم - نيروبي - «الخليج»:

أعلن أمس في العاصمة الكينية نيروبي عن توصل الحكومة السودانية والمتمردين الجنوبيين إلى اتفاق بشأن القضايا الرئيسية المختلف عليها يستهدف تحقيق السلام في السودان، وذلك بعد ضغوط كبيرة قامت بها الولايات المتحدة ووسطاء هيئة «إيقاد» التي تضم ست دول أفريقية.

ووقع الاتفاق عن الجانب الحكومي الدكتور غازي صلاح الدين وعن الحركة الشعبية نائب جون قرنق ورئيس هيئة الأركان سلفاكير، وتم ذلك بحضور سفراء دول «إيقاد» وممثلين عن الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج.

وصرح الدكتور غازي صلاح الدين مستشار الرئيس السوداني عمر البشير المتواجد في نيروبي بأن الاتفاق حسم القضايا المتعلقة بقضايا علاقة الدين بالدولة ومسألة اقتسام السلطة والثروة وحق تقرير المصير.

ووصف صلاح الدين، الذي كان يتحدث إلى التليفزيون السوداني، الاتفاق بأنه «قفزة جبارة» ويضم بنوداً مرضية لكل

السودانيين، وأشار إلى أنه تم الاتفاق على أن تؤجل مناقشة القضايا التي لا تزال موضع خلاف أو تحتاج إلى مزيد من التفاوض إلى الجولة المقبلة من المفاوضات التي ستعقد الشهر المقبل.

وذكرت المصادر القريبة من المحادثات أن الجانبين اتفقا خلال المفاوضات على ضرورة إعطاء الأولوية للحفاظ على الوحدة في السودان، وذكرت إذاعة أم درمان الرسمية في السودان أن التفاهم سيشرح على قيام سودان فيدرالي وموحد.

### الشريعة

وقالت مصادر إن الطرفين اعتبرا الشريعة الإسلامية أحد مصادر التشريع على المستوى القومي على أن يكون للجنوب وضع خاص بحيث يستثنى من قوانين الشريعة، كما نصت الاتفاقية على وضع خاص للجنوب في إطار اتحادي وأن يسبق ذلك تقسيم السودان إلى ولايات شمال وجنوب السودان وأن يكون للجنوب حكومة إقليمية تتولى مسؤولية الإقليم في إطار السودان الموحد.

وحول تقرير المصير، اتفق الجانبان

ثم قررت فجأة القبول ببرناج الحد الأدنى وأضاف أن كان ثمة ضغوط فهي تفسر نفسها.

ومن جانب آخر أقر عرمان بنواقص في الاتفاق تتمثل في عدم التوصل لوقف إطلاق نار كما أن الاتفاق في حاجة لمشاركة القوى السياسية حتى تكون هناك ضمانات لاجتماع وطني حوله لكي يبني على أسس ديمقراطية سليمة.

وأشار الناطق باسم الحركة الى أن اطار التفاهم الذي توصلوا اليه مع الحكومة سي طرح بشكل صريح في اجتماع التجمع في ٢٧ يوليو/تموز الجاري باسمرا مؤكداً أن حركته ستقف مع التجمع على خطوات مشتركة بينهما مشيراً الى

أنهم طرحوا في المفاوضات الأخيرة فكرة قيام مؤتمر دستوري خلال الفترة الانتقالية.

وقال عرمان ان الاستفتاء المعروض على الشعب السوداني في الجنوب، قد يطرح خيار الحكم الذاتي، كما قد يذهب الى حد طرح الانفصال النهائي عن السودان كخيار ايضاً.

وقال يتحدث باسم الحكومة السودانية ان الاتفاق يشكل تقدماً ملحوظاً غير ان بنوده لن تطبق ما لم تتوقف العمليات الحربية.

## مواقف الاحزاب

وقد تباينت ردود أفعال الأحزاب السياسية السودانية حول الاتفاق الذي تم بين الحكومة السودانية وحركة التمرد في ختام جولة المفاوضات أمس في العاصمة الكينية.

وعلى الرغم من أن الأحزاب لم تتحصل على النسخة الأصلية للاتفاق، وبدأ الأمر ضبابياً للبعض، رحبت القوى السياسية بالاتفاق بحذر، في حين اعتبر البعض الآخر أن الاتفاق لا يمثل اتفاقاً وانما ميثاقاً لاعلان المبادئ.

فقد أعلن حزب الأمة ترحيبه بالاتفاق. وقال نائب رئيس حزب الأمة الدكتور عمر نور الدائم أن جزبه ظل يتابع ما يجري في

نيروبي برغم الهزات التي تعرض لها الحزب خلال الأيام الماضية. وأضاف أن رئيس الحزب الصادق المهدي ظل طيلة الفترة الماضية يشدد على ضرورة التوصل الى اتفاق نهائي يوقف الحرب بالسودان.

وشدد نور الدائم على أهمية التوقيع على اتفاق بين الأطراف المتنازعة «ولو على نطاق الحد الأدنى»، مشيراً الى أن أي «أخطاء أو مزلق في الاتفاق يمكن تفاديها مستقبلاً عبر الحوار والتقارب».

وأكد نور الدائم أن المكتب القيادي للحزب سيجتمع لاتخاذ قرار واضح في الاتفاق الذي تم توقيعه بعد الحصول على نص الاتفاق.

على منح الجوبيين خيارين للتصويت لصالح الوحدة أو الانفصال، ويسبق ذلك فترة انتقالية مدتها ستة أعوام يتم خلالها تهيئة المناخ لإجراء استفتاء لتقرير المصير.

وقد أكد المتمردون نبأ التوصل إلى الاتفاق، كما أصدرت الحكومة الكينية بياناً تعلن فيه عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه، ووجه الرئيس الكيني دانيال أراب موي التهئة إلى المشاركين في المفاوضات.

وقال بيان الحكومة الكينية إن الجانبين اتفقا على «مرحلة تقرير مصير من ستة أشهر، يتم في خلالها إنشاء الأطر والهيكلية الدستورية» من دون تدخل بينهما على أن يلتقيا في نهاية تلك الفترة مجدداً في نيروبي.

## «الحركة الشعبية» ترحب

ورحبت الحركة الشعبية لتحرير السودان (حركة التمرد) التي يتزعمها العقيد قرنق باتفاق «اطار التفاهم» الذي توصلت اليه مع الحكومة. وقال ياسر عرمان الناطق الرسمي للحركة في تصريحات «للخليج» عبر الهاتف ان الاتفاق يعد بداية لعمل جاد من أجل السلام وخطوة تاريخية مهمة يجب البناء فوقها مؤكداً أن الاتفاق لن يثمر الا بمشاركة فاعلة من كافة القوى السياسية في السودان معا وبالأخص التجمع الوطني.

وأضاف عرمان أن التوصل للاتفاق لم يكن متوقعا غير أن الوعد الحكومي غير وجهة نظره وقبل بالحد الأدنى الذي طرحته حركته مشيراً الى أن الاتفاق عالج ثلاث قضايا هي الفترة الانتقالية لمدة ٦ سنوات يكون خلالها السودان بكيان جنوبي يحكم بدستور علماني منفصل وكيان يمثل النظام المركزي وكيان شمالي يحدد دستوره مؤكداً أن تنفيذ الاتفاق يقضي بإلغاء دستور ١٩٩٨ وقيام اطار دستور تضمن فيه الاتفاقيات بين الطرفين وقضية الاستفتاء حول خيارات الوحدة أو الانفصال في نهاية الفترة الانتقالية.

وأكد عرمان أن المفاوضات لم تتطرق الى مناقشة الحكومة الانتقالية وتركيبها بانتظار الجولة المقبلة في أغسطس المقبل مشيراً الى أن حركته طالبت بحكومة انتقالية ذات قاعدة عريضة تشارك فيها كل القوى السياسية على خلاف رغبة الحكومة التي تريد قصرها على طرفي التفاوض.

ورداً على سؤال حول الضغوط الأمريكية التي تعرضت لها حركته، نفى عرمان أن تكون الحركة قد تعرضت لضغوط مؤكداً أن الطرح الذي وافقت عليه الحكومة في اطار التفاهم طرحته الحركة منذ سنوات كبرنامج حد أدنى معتبرا الحكومة منذ أحداث ١١ سبتمبر في حالة تشتت وخوف تبلور في هذه المفاوضات حيث ظلت طوال الأسابيع الماضية وحتى قرب نهاية المفاوضات تكرر مواقفها السابقة

المستقبلية بعد التوصل الي اتفاق، وأشارت الوكالة الي أن بريطانيا وأمريكا أمننا على جدية الطرفين الحكومة وحركة التمرد لانجاح المفاوضات .

أما القيادي الجنوبي بيتر سولي فوصف الاتفاق بأنه جيد لأنه شكل فرصة لوقف الحرب ويعطي فرصة لحياة حقيقية وتنمية وقال «أنا لا أريد أن أتحدث عن تفاصيل سندرسها لاحقاً».

وأعلن ممثل الحزب الاتحادي تأييده للاتفاق وقال «عموما نحن مع كل ما يؤدي الى السلام، لكن هناك مراحل أخرى لابد أن يتوصل إليها الاتفاق».

وأضاف السيد نحن نؤيد ما أعلن لكن لابد أن تحسم الأمور وتصل الى نهايتها حتى نضمن مستقبل عملية السلام والتي نؤكد انها لن تتم الا عن طريق حل سياسي شامل.

واعتبر رئيس لجنة حقوق الانسان في البرلمان السوداني وليم اطون بأن الاتفاقية لا تحمل أي جديد وهي أصلا بنود ضمنت من قبل في اتفاقية الخرطوم للسلام، وشدد على أن الجديد هو غرق القضية السودانية في بحور التدويل.

وتساءل اطون عن موقع الفصائل الجنوبية الأخرى من الاتفاق، قائلاً «قرنق لا يمثل رأي الجنوبيين ولا يستطيع وحده وبالاتفاق معه حل القضية الجنوبية لان القضية ليست حرباً بين الشمال والجنوب وانما خلافات جوهرية حول مفاهيم شمالية».

أضاف قائلاً «الجنوبيون الموجودون في الحكومة أكثر عددا من جنوبي الحركة الشعبية» التي اعتبرها مجموعة صغيرة لا تمثل رأي الجنوبيين، محذرا من أن أية تجاوز للقوى الجنوبية الأخرى يعني فشل الاتفاقية.

وقل مسؤول الاعلام في حزب المؤتمر الشعبي المعارض محمد الأمين خليفة من أهمية ما تم في نيروبي ووصفه بالاتفاق الاطاري الذي يشبه اعلان المبادئ أو الميثاق السياسي وليس تفصيلياً.

وقال ان الاتفاق تحدث عن عموميات وصياغات تتمثل في أوجه لا يختلف عليها الناس كثيرا، معتبرا انه اتفاق فقط يلبي رغبة الحكومة والحركة والوسطاء،

واعتبر خليفة أن الاتفاق لا يعتبر الأول من نوعه بين الحكومة والمتمردين وانما تم من قبل اتفاق مماثل في نيجيريا.

من جانبه، تحفظ الحزب الشيوعي السوداني على الاتفاق الذي تم التوصل

اليه في نيروبي واعتبر الاتفاق مجرد اعلان نوايا حتى الآن، وقال يوسف حسين الناطق الرسمي باسم الحزب الشيوعي «من الجميل أن يصل الناس الى اتفاق»، لكن ما تم في نيروبي لا يمثل اتفاقاً وانما اعلان نوايا حسنة يمكن أن يطور الى اتفاق».

واعتبر حسين أن القضية السودانية أزمة واحدة وان أية حلول جزئية لا تقدم ولا تؤخر فيها، مشيراً الى أن الحركة الشعبية ستطرح في اجتماعات التجمع المقبلة ما توصلت اليه وسيدلي التجمع برأيه كاملا حول الأمر.

وعزا وزير الدولة بوزارة الخارجية شول دينق لـ «الخليج» الاتفاق بأنه جاء نتيجة للمتغيرات الدولية التي كان لها تأثير كبير على موقف حركة التمرد، معتبراً ان الاتفاق «نقطة تحول مهمة في المفاوضات وخطوة اساسية في عملية السلام».

الى ذلك، نقلت وكالة السودان للأنباء «سوننا» من نيروبي تأكيدات المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين للمساهمة والتعاون مع السودان في كل مشروعاته